على هامش ملتقى الكويت الثاني للمسؤولية الاجتماعية بعنوان "دور المشاركة المجتمعية في تنمية العلاقات الدولية"

الصبيح: الحكومة اتخذت التدابير اللازمة لتنظيم العمل الخيري

عبدالرحمن خالد

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح إن الحكومة اتخذت التدابير اللازمة لتنظيم العمل الخيري في الكويت، مشيرة إلى ان واقع المسؤولية الاجتماعية وممارساتها بالكويت ادى الى تنامي اهتمام الكثير من المؤسسات سواء الخاصة أو العامة بها، وذلك نتيجة للوعي المتزايد بضرورة التعاون والمشاركة مع الحكومة في تلبية متطلبات المجتمع المتغيرة في الحاضر والمستقبل، واحتواء بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها شريكا في التنمية، مبينة ان الشركات باتت أكثر تقديرا للقيمة التي تحظى بها المسؤولية الاجتماعية للدرجة التي جعلتها تدخل ضمن استراتيجياتها.

وأضافت الصبيح على هامش ملتقى الكويت الثاني للمسؤولية الاجتماعية بعنوان «دور المشاركة المجتمعية في تنمية العلاقات الدولية» من تنظيم اتحاد مصارف الكويت ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتجاوز مفاهيم العمل الخيري، فقد أصبح يمثل البعدين الاقتصادي والاجتماعي معا، لافتة الى ان هذا المفهوم بالنسبة للشركات شهد تطورا كبيرا في الكويت خلال السنوات الماضية.

وأشادت بحرص اتحاد مصارف الكويت والبنوك وغيرها من الشركات الكبرى، على دمج البرامج والمبادرات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية ضمن أهدافها والالتزام ذاتيا بتقديم برامج نوعية وممارسات تستجيب للحاجات الفعلية للمجتمع وتؤثر فيه بشكل ايجابي على المدى الطويل، ويدلل على ذلك العديد من المبادرات والمشروعات التي قدمتها البنوك في مجال المسؤولية الاجتماعية خلال السنوات الماضية وخصصت لها ميزانيات كافية لتمويلها.

العجيل: حرصنا على إبراز دور الكويت في التفاعل مع المشكلات الإنسانية على المستوى الدولي

ماجد العجيل يسلم درعا تذكارية للوزيرة هند الصبيح ويبدو حمد الحساوي (محمد خلوصي)

وتابعت: «ينبغي علينا أيضا أن نكون على استعداد لمواجهة التحديات، وأن نحافظ على ما حققته الكويت من مكتسبات ومكانة متميزة وعلامات فارقة ومضيئة بمسيرة عطائها في السنوات السابقة، تلك المسيرة التي توجتها لتكون مركزا للعمل الإنساني بفضل ما تتمتع به من ديبلوماسية متميزة أرسى دعائمها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد (قائد العمل الإنساني)، ذلك اللقب الذي استحقه سموه عن جدارة تتويجا لجهوده وما يتمتع به من رصيد وافر من العمل الإنساني والمبادرات التي تعكس جميع معاني الالتزام بالمسؤولية الإنسانية لإغاثة شعوب العالم ومساعدتها على تحسين مستوى معيشتهم».

من جانبه، ذكر نائب رئيس مجلس ادارة اتحاد مصارف الكويت ماجد العجيل ان الملتقى يلقي الضوء على أنشطة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بالكويت في هذا المجال، ومناقشة التحديات التي تواجهها الأعمال الخيرية على الصعيد الدولي والرؤية المستقبلية لزيادة هذه الأعمال التي تلعب دورا بارزا في تعزيز أواصر النسيج الاجتماعي وتحقيق التقارب والتواصل بين الشعوب ليتمكنوا من العيش الكريم.

وأضاف العجيل: «لقد حرصنا في ملتقى هذا العام على إبراز دور الكويت في التفاعل مع المشكلات الانسانية على المستوى الدولي من خلال مؤسساتها الحكومية والخاصة، ذلك الدور الذي كان مصدرا للفخر والاعتزاز العربي بل العالمي، وأكد جدارتها بقرار الأمم المتحدة أن تكون «مركزا إنسانيا عالميا»، وتكريم صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد (قائدا للعمل الانساني)، تقديرا لجهوده في العمل الخيري والانساني».

وأشاد العجيل بمبادرة الكويت باستضافة مؤتمرات المانحين للشعب السوري، والتي جسدت إحدى الحلقات في سلسلة متصلة من الاعمال الانسانية التي تقوم بها من أجل أشقائها العرب والمسلمين، ونجاح مؤتمر المانحين الثالث في تجميع تعهدات قيمتها 3,8 مليارات دولار بما يفوق إجمالي ما سجله من تعهدات بلغت في المؤتمر الاول 1,5 مليار دولار، وفي الثاني 2,4 مليار دولار.

وأضاف: «حرصت مؤسسات القطاع الخاص ومنها البنوك على أن يكون لديها إدارات متخصصة قادرة على التعامل مع ما تشهده الأعمال الخيرية من مستجدات من حيث المفهوم والحجم والأدوات، لتعمل وفق أسس علمية لتنفيذ البرامج في مجال المسؤولية الاجتماعية بشتى مجالاتها الدينية، الثقافية، الصحية، التعليمية، البيئية، الاجتماعية، الخيرية

الجلسة الأولى: الكويت دورها فاعل إنسانياً

ترأس الجلسة الأولى المدير العام للمعهد العربي للتخطيط د.بدر مال الله والذي تحدث فيه عن دور المسؤولية الاجتماعية في تنمية العلاقات الدولية، وفي البداية تحدث نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية الوزير المفوض ناصر الهين عن دور الكويت في أعمال الإغاثة الدولية، مشيرا إلى أن الكويت قيادية في الدعم التنموي وتساهم بما نسبته 0,24٪ من الدخل العام للمساهمات الإنسانية.

ولفت إلى أن الكويت دورها فاعل في الشق الإنساني وفي المحافل الدولية، مشيرا إلى مساهمة الكويت مع الأمم المتحدة سنويا بمبلغ 6,4 ملايين دولار كمساهمات طوعية بالإضافة إلى 1,3 مليار دولار ساهمت بها خلال الثلاث السنوات الماضية لموضوع سورية فقط.

بدوره، قال استعرض نائب المدير العام في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية هشام الوقيان دور الكويت في المشاريع التنموية في دول العالم من خلال القروض والمنح، حيث أوضح أن الكويت تتعامل مع 105 دولة في العالم، مشيرا إلى أن الصندوق يدير 8 مليارات دولار نيابة عن الدولة، لافتا إلى أن الصندوق هو الذراع الفني للسياسة الخارجية الكويتية.

وقال إن الصندوق أيضا دعم الرعاية السكنية داخل الكويت ب 500 مليون دينار، ذلك بالإضافة إلى المساهمة في تدريب المهندسين الشباب وارسالهم إلى خارج الكويت لفترة تصل إلى 13 شهرا حتى يكتسبوا الخبرة في عملهم.

الجلسة الثانية: الكويت من أكبر الدول المانحة بالعالم

ترأس الجلسة الثانية الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت د.حمد الحساوي والتي كان محورها حول أنشطة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بالكويت على المستوى الدولي.

وفي البداية، قالت مديرة إدارة المشاريع والعلاقات الدولية في جمعية الهلال الأحمر الكويتي نيفين يسري إن الكويت من أكبر الدول المانحة في العالم، مشيرة إلى أن الجمعية قامت بمساعدة اللاجئين السوريين في لبنان والأردن عبر ترميم المدارس والمستشفيات كطب الأسنان، لافتة إلى أن الجمعية تقوم بمساعدة الأسر المتعففة أيضا داخل الكويت.

من ناحيته، ذكر مدير أول علاقات عامة في بنك الكويت الوطني عبدالمحسن الرشيد أن من أهم ما يفعله البنك الوطني وهو دعم التوظيف للشباب المتخرج حديثا، مشيرا إلى أن البنك قام بالتركيز خلال السنوات الماضية على الصحة والتعليم.

وأضاف: «الجميع يعلم بمستشفى البنك الوطني والتي انشئت قبل 14 عاما مضوا، وقد وافقت ادارة البنك مؤخرا على عمليات تطوير وتوسيع بقيمة 5 ملايين دينار. ذلك بالاضافة الى مساهمات عديدة قام بها البنك».

من جانبه، قال مدير العلاقات العامة في بيت التمويل الكويتي يوسف الرويح ان بيتك منذ بداية اعماله وضع المؤسسين فيه المسؤولية الاجتماعية امام اعينهم، حيث اصدر البنك الوطني بطاقة الخير والتي تدعم الأشخاص الذين غير قادرين على الذهاب إلى الحج أو العمرة.

إعلان تذكيري

HAYAT INVEST

شركة حياة للاستثمار ش.م.ك (مقفلة)

دعوة لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31

يسر مجلس إدارة شركة حياة للاستثمار، ش.م.ك (مقفلة)، بدعوة السادة مساهمي الشركة الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والمقرر انعقادهما على التوالي في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا يوم الاربعاء الموافق 2015/12/30 بمقر الشركة الكائن في مدينة الكويت – منطقة القبلة – شارع فهد السالم – برج الجون – الدور (12)، وذلك للنظر في جدولي الاعمال التاليين:

اولا: جدول اعمال الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31:

البند الاول: سماع تقرير مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والمصادقة عليها.
البند الثاني: سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والمصادقة عليه.
البند الثالث: سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والمصادقة عليه.
البند الرابع: عرض بيان الجزاءات المالية وغير المالية التي تم توقيعها من الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
البند الخامس: مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والمصادقة عليها.
البند السادس: الموافقة على توصية مجلس الإدارة في عدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
البند السابع: الموافقة على تحويل نسبة 10 ٪ الى الاحتياطي القانوني، ونسبة 10 ٪ الى الاحتياطي الاختياري من ارباح السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
البند الثامن: الموافقة على توصية مجلس الإدارة في صرف مكافأة اعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 بمكافأة قدرها 50.000 دينار كويتي.
البند التاسع: الموافقة على التعاملات مع الأطراف ذات الصلة.
البند العاشر: إخلاء طرف السادة اعضاء مجلس الادارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
البند الحادي عشر: انتخاب اعضاء مجلس الإدارة لفترة ثلاث سنوات قادمة.
البند الثاني عشر: الموافقة على تعيين او إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة باسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة اسواق المال للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابه.
البند الثالث عشر: الموافقة على تعيين او إعادة تعيين اعضاء هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد اتعابهم.

ثانيا: جدول اعمال الجمعية العامة غير العادية:

الموافقة على تعديل المادة رقم (4) من النظام الاساسي، والمادة رقم (5) من عقد التأسيس لشركة حياة للإستثمار ش.م.ك (مقفلة) والتي تنص كلا منهما على الاغراض التي اسست من اجلها الشركة، وذلك بالموافقة على إضافة غرض جديد الى الاغراض المقررة للشركة بإضافة فقرة جديدة برقم (15) الى العادتين المذكورتين، وذلك على النحو التالي:

اولا: الموافقة على إضافة فقرة جديدة برقم (15) الى المادة رقم (4) من النظام الاساسي (الاغراض التي اسست من اجلها الشركة هي القيام بما يلي) وذلك على النحو التالي:

المادة رقم (4) من النظام الاساسي قبل التعديل:
الأغراض التي اسست من اجلها الشركة هي القيام بما يلي:
1. الاستثمار في القطاعات التجارية والعقارية والصناعية والزراعية والخدمات، وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات او شراء اسهم وسندات هذه الشركات.
2. إدارة اموال الشركات والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة والأفراد واستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية.
3. تقديم وإعداد الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية والتقييمية، ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات وتأسيس الشركات لحساب الغير.
4. الوساطة في عمليات التمويل.
5. القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مدير الإصدار للاسهم والسندات والصكوك التي تصدرها الشركات والهيئات والجهات الحكومية وغير الحكومية، والقيام باعمال امناء الاستثمار بما في ذلك إدارة الإصدارات وإدارة عمليات الاكتتاب فيها، وتلقي وتغطية الاكتتاب.
6. التمويل والوساطة في عمليات التجارة الدولية.
7. منح التمويل للغير مع مراعاة اصول السلامة المالية في منح التمويل، ومع المحافظة على استمرارية السلامة للمركز المالي للشركة طبقا للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
8. التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها لحساب الشركة والغير.
9. مزاولة جميع الأعمال المتعلقة بتداول وحفظ الأوراق المالية، بما في ذلك بيع وشراء الأوراق المالية واسهم وسندات وصكوك الشركات والهيئات الحكومية والمحلية والدولية، في الداخل والخارج.
10. القيام بكافة الخدمات التي تساعد على تطوير وتدعيم قدرة السوق المالي والنقدي في دولة الكويت وتلبية حاجاته، وذلك في حدود القانون وتعليمات وقرارات بنك الكويت المركزي ذات العلاقة.
11. تملك حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية والرسومات التجارية وحقوق الملكية الأدبية والفكرية المتعلقة بالبرامج واستغلالها وتأجيرها.
12. إدارة المحافظ الدولية واستثمار وتنمية الأموال في العمليات التجارية لحسابها ولحساب الغير طبقا للقوانين والقرارات ذات الصلة.
13. استثمار اموالها في مختلف اوجه الاستثمار التي يقرها بنك الكويت المركزي، وبصفة رئيسية التمويل بأسلوبي المرابحة والإجارة بما في ذلك الأصول المنقولة وغير المنقولة وتأجيرها وبيعها مرابحة.
14. إنشاء صناديق الاستثمار لحسابها ولحساب الغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة امين الاستثمار او مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية في الداخل والخارج طبقا للقوانين والقرارات السارية في هذا الخصوص.
15. الوساطة في شراء الاوراق المالية وبيعها لحساب الغير مقابل عمولة (وسيط اوراق مالية غير مسجل في بورصة الاوراق المالية).

وبكون للشركة مباشرة الأغراض السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة اصلية او بالوكالة، وبجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او تشترك بأي وجه مع الهيئات والشركات التي تزاول اعمالا شبيهة باعمالها والتي قد تعاونها على تحقيق اغراضها في دولة الكويت اوفي الخارج، ولها ان تنشئ او تشارك او ان تشتري هذه الهيئات او الشركات او تلحقها بها، على ان يكون ذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا: الموافقة على إضافة فقرة جديدة برقم (15) الى المادة رقم (5) من عقد التأسيس (الاغراض التي اسست من اجلها الشركة هي القيام بما يلي) وذلك على النحو التالي:

المادة رقم (5) من عقد التأسيس قبل التعديل:
الأغراض التي اسست من اجلها الشركة هي القيام بما يلي:
1. الاستثمار في القطاعات التجارية والعقارية والصناعية والزراعية والخدمات، وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات او شراء اسهم وسندات هذه الشركات.
2. إدارة اموال الشركات والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة والأفراد واستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية.
3. تقديم وإعداد الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية والتقييمية، ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات وتأسيس الشركات لحساب الغير.
4. الوساطة في عمليات التمويل.
5. القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مدير الإصدار للاسهم والسندات والصكوك التي تصدرها الشركات والهيئات والجهات الحكومية وغير الحكومية، والقيام باعمال امناء الاستثمار بما في ذلك إدارة الإصدارات وإدارة عمليات الاكتتاب فيها، وتلقي وتغطية الاكتتاب.
6. التمويل والوساطة في عمليات التجارة الدولية.
7. منح التمويل للغير مع مراعاة اصول السلامة المالية في منح التمويل، ومع المحافظة على استمرارية السلامة للمركز المالي للشركة طبقا للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
8. التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها لحساب الشركة والغير.
9. مزاولة جميع الأعمال المتعلقة بتداول وحفظ الأوراق المالية، بما في ذلك بيع وشراء الأوراق المالية واسهم وسندات وصكوك الشركات والهيئات الحكومية والمحلية والدولية، في الداخل والخارج.
10. القيام بكافة الخدمات التي تساعد على تطوير وتدعيم قدرة السوق المالي والنقدي في دولة الكويت وتلبية حاجاته، وذلك في حدود القانون وتعليمات وقرارات بنك الكويت المركزي ذات العلاقة.
11. تملك حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية والرسومات التجارية وحقوق الملكية الأدبية والفكرية المتعلقة بالبرامج واستغلالها وتأجيرها.
12. إدارة المحافظ الدولية واستثمار وتنمية الأموال في العمليات التجارية لحسابها ولحساب الغير طبقا للقوانين والقرارات ذات الصلة.
13. استثمار اموالها في مختلف اوجه الاستثمار التي يقرها بنك الكويت المركزي، وبصفة رئيسية التمويل بأسلوبي المرابحة والإجارة بما في ذلك الأصول المنقولة وغير المنقولة وتأجيرها وبيعها مرابحة.
14. إنشاء صناديق الاستثمار لحسابها ولحساب الغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة امين الاستثمار او مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية في الداخل والخارج طبقا للقوانين والقرارات السارية في هذا الخصوص.
15. الوساطة في شراء الاوراق المالية وبيعها لحساب الغير مقابل عمولة (وسيط اوراق مالية غير مسجل في بورصة الاوراق المالية).

وبكون للشركة مباشرة الأغراض السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة اصلية او بالوكالة، وبجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او تشترك بأي وجه مع الهيئات والشركات التي تزاول اعمالا شبيهة باعمالها والتي قد تعاونها على تحقيق اغراضها في دولة الكويت اوفي الخارج، ولها ان تنشئ او تشارك او ان تشتري هذه الهيئات او الشركات او تلحقها بها، على ان يكون ذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

المادة رقم (4) من النظام الاساسي بعد التعديل:
الأغراض التي اسست من اجلها الشركة هي القيام بما يلي:
1. الاستثمار في القطاعات التجارية والعقارية والصناعية والزراعية والخدمات، وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات او شراء اسهم وسندات هذه الشركات.
2. إدارة اموال الشركات والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة والأفراد واستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية.
3. تقديم وإعداد الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية والتقييمية، ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات وتأسيس الشركات لحساب الغير.
4. الوساطة في عمليات التمويل.
5. القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مدير الإصدار للاسهم والسندات والصكوك التي تصدرها الشركات والهيئات والجهات الحكومية وغير الحكومية، والقيام باعمال امناء الاستثمار بما في ذلك إدارة الإصدارات وإدارة عمليات الاكتتاب فيها، وتلقي وتغطية الاكتتاب.
6. التمويل والوساطة في عمليات التجارة الدولية.
7. منح التمويل للغير مع مراعاة اصول السلامة المالية في منح التمويل، ومع المحافظة على استمرارية السلامة للمركز المالي للشركة طبقا للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
8. التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها لحساب الشركة والغير.
9. مزاولة جميع الأعمال المتعلقة بتداول وحفظ الأوراق المالية، بما في ذلك بيع وشراء الأوراق المالية واسهم وسندات وصكوك الشركات والهيئات الحكومية والمحلية والدولية، في الداخل والخارج.
10. القيام بكافة الخدمات التي تساعد على تطوير وتدعيم قدرة السوق المالي والنقدي في دولة الكويت وتلبية حاجاته، وذلك في حدود القانون وتعليمات وقرارات بنك الكويت المركزي ذات العلاقة.
11. تملك حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية والرسومات التجارية وحقوق الملكية الأدبية والفكرية المتعلقة بالبرامج واستغلالها وتأجيرها.
12. إدارة المحافظ الدولية واستثمار وتنمية الأموال في العمليات التجارية لحسابها ولحساب الغير طبقا للقوانين والقرارات ذات الصلة.
13. استثمار اموالها في مختلف اوجه الاستثمار التي يقرها بنك الكويت المركزي، وبصفة رئيسية التمويل بأسلوبي المرابحة والإجارة بما في ذلك الأصول المنقولة وغير المنقولة وتأجيرها وبيعها مرابحة.
14. إنشاء صناديق الاستثمار لحسابها ولحساب الغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة امين الاستثمار او مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية في الداخل والخارج طبقا للقوانين والقرارات السارية في هذا الخصوص.

وبكون للشركة مباشرة الأغراض السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة اصلية او بالوكالة، وبجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او تشترك بأي وجه مع الهيئات والشركات التي تزاول اعمالا شبيهة باعمالها والتي قد تعاونها على تحقيق اغراضها في دولة الكويت اوفي الخارج، ولها ان تنشئ او تشارك او ان تشتري هذه الهيئات او الشركات او تلحقها بها، على ان يكون ذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام او موكليهم الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة – إدارة حفظ الاوراق المالية – منطقة شرق – شارع الخليج العربي – برج احمد – الدور الخامس – هاتف رقم 22464585 – 22464565 لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجداول الاعمال، وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وقبل اجتماع الجمعية بـ 24 ساعة على الاقل.

والله ولي التوفيق،،،
مجلس الإدارة

خدمات إعلانية

"جلف سات" تحصد جائزة أفضل مشغل للبث التلفزيوني والاتصالات

شاركت جلف سات للاتصالات، الشركة الرائدة في تقديم خدمات البث وإعادة البث التلفزيوني والاتصالات، خلال الفترة الماضية في أربعة فعاليات مهمة في المنطقة من خلال حضور وتواجد قوي ومؤثر، تكللت بتكريم «مهرجان القنوات الفضائية» بمصر شركة جلف سات للاتصالات (Gulfsat) بجائزة «أفضل مشغل للبث التلفزيوني والاتصالات عبر الأقمار الصناعية»، وذلك لدورها الاستثنائي في الزيادة الكبيرة الطارئة على عدد القنوات التلفزيونية التي تصل مباشرة الى المنازل في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بالاضافة لدور جلف سات في تحسين نوعية البث التلفزيوني من خلال استخدام أحدث ما توصل اليه العلم في هذه المجال، ما يؤكد مجددا على ريادة الشركة ومساهمتها في صياغة وتطوير المشهد الإعلامي في العالم العربي.

وفي معرض تعليقه على نيل هذه الجائزة، صرح محمد الحاج رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي للشركة، قائلا «نتشرف بحصولنا على هذه الجائزة المميزة التي تعكس التزامنا المستمر ورؤيتنا المستقبلية لتطوير نوعية البث التلفزيوني والارتقاء بخدماتنا المقدمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا».

وأردف الحاج قائلا «لقد عملنا خلال أكثر من عشرين عاما على وضع البنية التحتية المناسبة لتقديم خدمات البث التلفزيوني والاتصالات عبر الأقمار الصناعية بتقنية عالية الجودة في المنطقة تلبي متطلبات القنوات التلفزيونية والشركات والمؤسسات الحكومية الراغبة في خدمات الأقمار الصناعية».

محمد الحاج

تكريم خاص من "فيزا" و"ماستركارد" لبنك بوبيان

تقديرا منهما للجهود الذي يبذلها بنك بوبيان في السوق الكويتي من خلال زيادة الإقبال على استخدام بطاقات الائتمان باعتبارها الوسيلة الاكثر امانا في التعاملات اليومية داخل الكويت وخارجها كرمت فيزا وماستركارد اكبر مصدرين لبطاقات الائتمان في العالم البنك بمنحه جائزة خاصة باعتباره الاول في تطبيق استخدام بطاقات الائتمان عبر تقنية الدفع من دون تماس (NFC) او المعروفة باسم TAP & PAY.

وقال نائب الرئيس التنفيذي للبنك عبدالله النجران التويجري ان منح البنك جائزتين في وقت واحد من اكبر مصدري بطاقات الائتمان في العالم فيزا وماستركارد انما يأتي استكمالا للإنجازات التي حققها البنك في عام 2015 والتي اثمرت حصوله على العديد من الجوائز العالمية والاقليمية، ابرزها جائزة افضل بنك اسلامي في العالم في مجال الخدمات الالكترونية المصرفية.

وأضاف ان ما تحقق من انجازات انما هو نتاج استثمارات كبيرة ضخها البنك خلال السنوات الاخيرة استشعارا منه بان المستقبل يحمل الكثير من التطورات التي ترتبط بالتكنولوجيا والتي تمهد الى جعل حياة الناس أكثر سهولة.

وأكد التويجري ان العام المقبل سيشهد اطلاق المزيد من الخدمات والمنتجات التي تهدف الى جعل حياة العملاء اكثر سهولة وراحة مع منحهم سهولة في الاستخدام سواء داخل الكويت وخارجها.

وجاء تكريم البنك في حدثين منفصلين، حيث تم تكريم البنك من قبل ماستركارد في احتفال خاص اقيم في دبي حيث تم منح البنك جائزة اول بنك في الكويت يطلق بطاقات الائتمان بتقنية الدفع من دون تماس. وتم تكريم البنك من قبل فيزا بحضور مدير فيزا الشرق الاوسط وشمال افريقيا ايهاب ايوب، حيث منح البنك جائزة اول بنك في الكويت يقدم لعملائه خدمة فيزا باي ويف. وتعمل البطاقات الجديدة بتقنية خاصة تجعل استخدامها سهلا حيث يكفي وضعها بالقرب من جهاز الدفع POS machine حتى يمكن التعرف على بياناتها ومعلوماتها بطريقة آمنة ومشفرة ومن ثم اجراء عملية الخصم مقارنة بالبطاقات الحالية والتي يتم تمريرها عبر الجهاز للتعرف على بياناتها من خلال الشريط الممغنط او إدخالها في الجهاز للتعرف على البيانات من خلال الشريحة الذكية.

ممثل فيزا مكرما التويجري